Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

التحليل الاستراتيجي لدور التعليم العالي التنموي في العراق بعد عام 2003

حامد رحيم / طالب دكتوارة
أ .د. لورنس يحيى صالح / عضو هيئة تدريس
جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد

المستخلص

يأتي هذا البحث للتنبيه الى اهمية دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الاقتصادي كون تلك المؤسسات هي مصدراً اساسياً في تكوين راس المال البشري بالإضافة الى التطوير التكنولوجي لوسائل الانتاج العاملة في النشاط الاقتصادي، ومن ثم امكانية استثمار هذه المؤسسات لغرض تحقيق التنوع في النشاط الاقتصادي الذي يعد البوابة للانتقال نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من النمط الريعي المتخلف للاقتصاد العراقي . يعالج البحث المدة الزمنية ما بعد عام التغيير السياسي في 2003 ومن منظور التحليل الاستراتيجي للبيئة الداخلية والخارجية لقطاع التعليم العالي، والتي اظهرت ان هناك تطوراً ملحوظاً في اعداد الجامعات والكليات والاقسام العلمية سواء حكومية كانت او اهلية والتي استحدثت عبر هذه المدة الزمنية وكانت مستويات التطور في جودة الخدمة التعليمية المقدمة من تلك المؤسسات ضعيف. بالمقابل لم تكن الظروف والعوامل الخارجية التي تشمل كل ماله علاقة تأثيرية على دور الاقتصادي للتعليم مؤاتيه لتفسح المجال امام الدور الفاعل للتعليم بل كانت عائقاً له. وعليه لابد من معالجة نقاط الضعف في اداء مؤسسات التعليم العالي عبر استثمار الفرص المتاحة من انفتاح عالمي وعودة علاقات العراق بالعالم الخارجي ومن ثم تقوية اواصر التعاون مع المؤسسات العالمية المختصة في جوانب تطوير التعليم العالي كذلك امكانية الانتفاع من تجارب الجامعات الرصينة عالميا كما يمكن استثمار ثورة المعلومات والاتصالات التي يشهدها العالم لغرض مواكبة التطور الحاصل في العلوم والمعارف.

الكلمات الرئيسة: التنمية الاقتصادية، التعليم العالي، التخطيط الاستراتيجي

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

Strategic Analysis Of The Role Of Developmental Higher Education In Iraq After 2003

Hamed R. Jenany **hrubeay@yahoo.com**
Prof Dr . Lorance Y.Saleh Lawrence.saleh@coadec.uobaghdad.edu.iq

Abstract

This research comes to alert to the importance of the role of higher education institutions and economic scientific research, as these institutions are the main source in the formation of human capital in addition to the technological development of the means of production operating in economic activity, and then the possibility of investing these institutions to achieve diversity in the economic activity which is the gateway to move towards achieving economic development and leaving the backward rentier pattern of the Iraqi economy. The research deals with the period after the year of the political change in 2003 and from the perspective of strategic analysis of the internal and external environment of the higher education sector, which showed that there is a remarkable development in the numbers of universities, colleges and scientific departments, whether governmental or private, which were developed during this period and the levels of development in the quality of the educational service provided by these institutions is weak. On the other hand, the external circumstances and factors that include what has an influential relationship on the economic role of education were not conducive to opening the way for an effective role for education, but rather hindered it. Accordingly, it is necessary to address weaknesses in the performance of higher education institutions by investing in the available opportunities from global openness and the return of Iraq's relations with the outside world, and then strengthening cooperation ties with international institutions specialized in aspects of developing higher education as well as the possibility of benefiting from the experiences of sober universities globally, as the information revolution can be invested And the contacts that the world is witnessing to keep pace with the developments in science and knowledge.

Keyword :- Economical Development Higher Education Strategic Planning □

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

المقدمة

تعد مؤسسات التعليم العالي بكافة صنوفها المصدر المعرفي الاساس للدولة فهي المؤثر المهم على طبيعة النشاط الاقتصادي القائم من جانب توفير مستلزمات تطوير القطاعات الاقتصادية العاملة عبر بوابة راس المال البشري والتكنولوجيا، وهنا يتضح لنا طبيعة العلاقة القائمة بين النشاط الاقتصادي والتعليم العالي، وهذا يسوق الى تبني فكرة مفادها ان الدول التي تعاني من التخلف الاقتصادي عليها الالتفات الى الجوانب المعرفية والانتباه الى اهمية دور التعليم العالي في ذلك لغرض كسر حلقات التخلف المستدامة والانطلاق نحو التنمية عبر دور تنموي استراتيجي للتعليم العالي.

وانطلاقا من هذه الادبيات علينا في بلدنا العراق الالتفات الى منظومة التعليم العالي واعطاء اهمية استثنائية للجامعات وباقي المؤسسات وتحفيزها لتقديم مخرجات فاعلة ومؤثرة على مستوى راس المال البشري والتكنولوجيا للمساهمة في تخطي حالة التخلف الاقتصادي، وبالمقابل ان العملية التنموية هي تضامنية اي لا تقع على عاتق التعليم العالي فقط بل لابد من توافر ظروف موضوعية اضافة للذاتية لتحقيق الدور التنموي الاستراتيجي بالنسبة للتعليم العالي. لذلك جاء هذا البحث ليسلط الضوء على هذه الادبيات.

المشكلة: في ظل غياب التخطيط والتفكير الاستراتيجي هناك ضعف شديد بالتنسيق بين مخرجات التعليم العالي والنشاط الاقتصادي ومستلزمات تحقيق التنمية في الاقتصاد العراقي.

الفرضية: هناك معوقات ذاتية واخرى موضوعية حالت دون ان يمارس قطاع التعليم العالي دوره التنموي في الاقتصاد العراقي.

الهدف: تقديم تصور عن منظور وخطة استراتيجية لغرض تنويع النشاط الاقتصادي عبر دور فاعل لمؤسسات التعليم العالي.

المنهجية: تم اتباع منهجية الاستقراء عبر تتبع الجزئيات للوصول الى الكليات.

المحور الاول: تحليل واقع التعليم العالي في العراق بعد عام 2003

لغرض تقديم تصور استراتيجي لدور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية لابد من الوقوف على واقع التعليم العالي اولا وطبيعة التغيرات التي حصلت به على كافة المستويات لغرض تقييم الحالة الواقعية ومن ثم تقديم تصورا استشرافيا على الصعيد الاستراتيجي.

اولا: التحليل الكمي لمؤسسات التعليم العالي:- لاشك ان منظومة التعليم العالي في العراق ومنذ عام التغيير تشهد تطورا ملحوظا عبر ما شهدته الوزارة من توسعة عددية كبيرة على كافة المستويات في ما يخص الجامعات الحكومية والاهلية والكليات فيهما والاقسام بالإضافة الى المعاهد مع وجود المؤسسات البحثية والمكاتب الاستشارية

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

وغيرها، الامر الذي انعكس على القدرة الاستيعابية لتلك المؤسسات وما رافقه من تطور في اعداد الخريجين سواء من الطلبة والذي يعبر عنهم اقتصاديا براس المال البشري وما يوازيه من بحوث ودراسات بالخصوص الدراسات العليا من رسائل وإطاريح ناهيك عن مخرجات المؤتمرات العلمية التي تقيمها الجامعات وبشكل دوري وغيرها. ونلاحظ عبر الجدول رقم (1) حجم التطور الحاصل في تلك المؤسسات.

الجدول (1) التحليل الكمي للتعليم العالي في العراق للمدة (2003-2020)

ت	المؤسسة	العدد عام 2003	العدد عام 2020	التطور%
1	الجامعات الحكومية	17	35	106
2	الكليات الحكومية	165	379	129
3	الاقسام العلمية الحكومية	531	1197	125
4	المعاهد الحكومية	56	68	21
5	الجامعات الاهلية	10	54	440
6	الاقسام العلمية الاهلية	34	524	1441

المصدر/ اعداد الباحثين بالاستناد الى وزارة التعليم – دائرة الدراسات والتخطيط و دائرة التعليم الاهلي [1] وفقا لقاعدة البيانات التي الحصول عليها من دائرة الدراسات والتخطيط في وزارة التعليم العالي

يظهر لنا الجدول حجم التطور الكبير جدا في استحداث الجامعات والكليات والمعاهد على مستوى التعليم الحكومي والاهلي على حدا سواء يعكس لنا حجم الاهتمام من قبل الوزارة على توسعة خدمات التعليم المقدمة للراغبين بالحصول عليه. كما ان تلك التوسعة لم تقتصر على الجانب العددي فقط بل شملت جانب نوعي حيث استحدثت جامعات لم تكن موجود عام 2003 مثل الجامعات التقنية كذلك الحال للكليات التي تم استحداث انواعاً جديدة وشمل ذلك الاقسام العلمية ايضاً[1].

بالمقابل ومن الطبيعي ان ترتفع مستويات حجم الطاقة الاستيعابية لتلك المؤسسات من دفعات طلابية ترغب بالحصول على خدمات التعليم العالي سواء كان على مستوى الدراسة الاولية او العليا وبكافة صنوفها، مما ينعكس بشكل اكيد على زيادة اعداد المخرجات لتلك المؤسسات التي يعبر عنها هنا براس المال البشري الذي يساهم بشكل او باخر بالعملية الانتاجية في النشاط الاقتصادي القائم، بالمقابل ان البحوث والدراسات التي تصدر عن تلك المؤسسات تعد افكاراً تطويرية سواء كانت تكنولوجية او اشكالً اخرى تدفع نحو ابتكار نشاطات جديدة على المستوى الاقتصادي او تعالج مشاكل واقعية تعرقل التطور الحاصل في القطاعات الاقتصادية او المشاريع القائمة وهذا هو الدور الطبيعي للمعرفة التي من المفترض ان تكون مؤسسات التعليم العالي هي المصدر الاساس لها. ويوضح لنا الجدول رقم (2) دفعات الخريجين على مستوى الدراسات الاولية والعليا.

1 وفقا لقاعدة البيانات التي الحصول عليها من دائرة الدراسات والتخطيط في وزارة التعليم العالي

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

الجدول (2) يبين عدد خريجي التعليم العالي على مستوى الاولية والعليا

السنة	الدراسة الاولية	نسبة التطور%	الدراسة العليا	نسبة التطور%
2004 –2003	74676	——	5088	——
2005 –2004	74518	0.2 –	5477	8
2006 –2005	74669	0.2	5861	7
2007–2006	75529	1.2	5328	9 –
2008 –2007	66514	12 –	4349	18 –
2009 –2008	69020	4	4706	8
2010 –2009	73988	7	3827	19 –
2011 –2010	93357	26	4910	28
2012 –2011	98673	6	5846	19
2013 –2012	99772	1.1	6888	18
2014 –2013	112469	13	7046	2.2
2015 –2014	101061	10 –	8081	15
2016 –2015	130488	29	7547	7 –
2017 –2016	144089	10	7959	5
2018 –2017	154978	8	9345	17

المصدر / وزارة التعليم العالي . دائرة الدراسات والتخطيط . قسم الاحصاء والمعلوماتية

ان هذه الدفعات ونسبها المتزايدة انعكاساً طبيعياً لتلك التوسعة الكبيرة في ما يتعلق بأعداد الجامعات وما رافقها من زيادات في المؤسسات الاخرى وهذا يعد رصيد راس مالي بشري كبير ممكن ان يلعب دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي. ومن الضروري الاشارة الى عامل مهم يعد سبباً اساسياً في تلك التطورات الحاصلة في منظومة التعليم العالي والذي يعكس الاهتمام الحكومي في هذا القطاع وهو حجم التخصيصات الاستثمارية للتعليم العالي وكما في الجدول رقم (3):

الجدول(3) حجم التخصيص الاستثماري لوزارة التعليم العالي (الف دينار)[2]

السنة	حجم التخصيص	نسبة التطور%
2008	464875654	——
2009	278655000	40 –
2010	409561143	47
2011	612822191	50
2012	710379269	16
2013	881459716	24
2014	372633500	58 –
2015	168000000	55 –
2016	968000000	476
2017	295450000	69 –
2018	505527770	71

المصدر / اعداد الباحثين بالاستناد الى وزارة التعليم العالي . دائرة الاعمار والمشاريع

2 تعذر الحصول على بيانات تغطي سنوات ما قبل عام 2008 لعدم توافرها في قاعد البيانات الالكترونية في الدائرة المختصة المشار اليها في مصدر الجدول.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

الانفاق الاستثماري هو الظامن لإحداث التوسعة المستمرة بالرغم من وجود نسب سالبة تعكس طبيعة الاستجابة لازمات الاقتصاد والناتجة عن انخفاض اسعار النفط.

ثانيا : التحليل النوعي لمؤسسات التعليم العالي:- بعد ان تبين التطور المادي او الكمي لمؤسسات التعليم العالي في العراق منذ عام 2003 الى الوقت الحالي، ينبغي توضيح البعد النوعي لمسيرة التعليم العالي عبر بيان جودة الخدمة المقدمة من قبل تلك المؤسسات وسنعتبر موقع جامعاتنا في التصنيفات الدولية المعتبرة مؤشراً على جودة الخدمات التعليمية المقدمة وكالاتي:

1- التصنيف البريطاني QS: هو تصنيف بريطاني سنوي يتم تقييم افضل(1000)جامعة في العالم من بين اكثر من (4000) جامعة ترشح ويتم جمع بياناتها، بدأت هذه المنظمة مزاولة عملية تصنيف الجامعات منذ عام 2004 وهو الان يعمل في العراق بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي.

ويعتمد هذا التصنيف وفقاً لمنهجية محددة تتضمن الاتي:

1] **السمعة الاكاديمية**: يتم تخصيص وزن (40%) للسمعة الاكاديمية للمؤسسة التعليمية بناءً على المسح الاكاديمي الخاص بالتدريسيين (استطلاع للراي الاكاديمي في العالم) فيتم جمع اراء الخبراء لأكثر من 80000 متخصصاً في التعليم العالي من حول العالم، فيما يتعلق بجودة التعليم المتميز.

2] **استطلاع اراء جهات التوظيف**: يعتمد تقييم نجاح المؤسسات التعليمية في مدى توفيرها لخريجين يتم اعدادهم بالشكل الصحيح لرفد سوق العمل، لذلك يتم اعتماد مقياس تقييم اصحاب العمل بوزن (10%) حيث يطلب من اصحاب العمل تحديد تلك المؤسسات التي ينتمي اليها الخريجين الاكثر كفاءة وابتكار وفعالية .

3] **نسبة الطلبة لأعضاء هيئة التدريس**: قياس نسبة (المحاضرين/ الطلبة) وهو المقياس الاكثر فاعلية لجودة التدريس بوزن (20%) والذي يقيم قدرة المؤسسات التعليمية على توفير الاعداد الكافية من المحاضرين للطلبة.

4] **الاستشهاد المرجعي [الاقتباسات] لأعضاء الهيئة التدريسية**: يتم تخصيص وزن (20%)لقياس جودة البحث العلمي للمؤسسات بقياس اجمالي عدد الاستشهاديات التي تتلقاها جميع الاوراق البحثية التي تنتجها المؤسسة التعليمية خلال خمس سنوات من قبل اعضاء الهيئة التدريسية في تلك المؤسسات ويتم الحصول على البيانات الاستشهادات باستخدام (Elsever's Scopus).

5] **نسبة الطلبة الاجانب في المؤسسات التعليمية ونسبة اعضاء الهيئة التدريسية الاجانب في المؤسسات التعليمية**: ويوضح هذا قدرة المؤسسات التعليمية على جذب الاجانب طلبة كانوا ام تدريسيين من جميع انحاء العالم وقد تم تخصيص وزن (5%) لكل منهما.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

يوضح الجدول رقم (4) نتائج شمول الجامعات العراقية بهذا التصنيف والعدد الكلي الداخل في التصنيف من اجمالي الجامعات العراقية.

الجدول (4) شمول الجامعات العراقية بتصنيف QS البريطاني من الف جامعة

اسم الجامعة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
بغداد	701+	651 _700	601 _650	501 _550	651 _700	701 _750
الكوفة	—	701+	701+	601 _650	701 _750	801_1000
المستنصرية	—	—	—	—	801_1000	801_1000
بابل	—	—	—	—	801_1000	—

المصدر/ وزارة التعليم العالي ـ جهاز الاشراف والتقويم العلمي

الدلائل المستخلصة عن النتائج الخاصة بشمول الجامعات العراقية بهذا التصنيف كالاتي:

1) ان ظهور اربع جامعات فقط من مجموع 35 جامعة حكومية 64 جامعة اهلية يعد تراجعاً كبيراً في ما يخص معايير هذا المؤشر الامر الذي يعطينا تصوراً واضحا عن جودة تلك الجامعات المنخفضة جداً.

2) ورود تسلسلات الجامعات الاربعة ضمن ذيل القائمة بالنسبة للألف جامعة الداخلة في التصنيف يؤشر ضعف التطبيق في تلك الجامعات الاربعة لمعايير المؤشر بمعنى انخفاض الجودة.

2- **التصنيف البريطاني** the Times:- وهو مؤشر تنشره مجلة التايمز البريطانية منذ عام 2004 اذ يعتمد هذا المؤشر على وضع ترتيب تسلسلي للجامعات لبيان مدى توافر الشروط العلمية والبحثية الضابطة لجودة البيئة التعليمية على المستوى العالمي وقد صدر تصنيفات التايمز لعام 2019 شمل 1258 جامعة حول العالم ومن ضمنها الجامعات العراقية.

ويعتمد هذا التصنيف وفقاً لمنهجية محددة تتضمن الاتي :

1) **الاستشهادات العلمية**: هو دلالة على التأثير البحثي للجامعة والذي يشغل ثقلاً في التصنيف بنسبة تبلغ (30%) اذ يتم حساب العدد الكلي للاستشهادات الخاصة في ابحاث الجامعة المنشورة والموثقة .

2) **الابحاث**: ويضم (العدد، السمعة، الدخل المتأتي منها) ويشغل هذا المؤشر ما نسبته (30%) من مجموع النقاط الكلية للتصنيف.

3) **البيئة التعليمية**: يتم من خلاله تقييم واقع حال البيئة الجامعية باستخدام عدة مؤشرات فرعية بنسبة مساهمة (30%) من نقاط التصنيف ويشمل (السمعة البحثية والتعليمية للجامعة، عدد شهادات الدكتوراة الممنوحة مع الاخذ بعين الاعتبار اعداد الهيئة التدريسية اضافة لتنوع التخصصات في الجامعة، نسبة التدريسيين الى الطلبة، نسبة طلبة الدراسات العليا الى الاولية، النشاط البحثي للجامعة).

4) **النظرة العالمية للجامعة**: ويشكل هذا المؤشر ما نسبته (7,5 %) من نقاط التصنيف ويشمل كفاءة الجامعة في استقطاب الطلبة والباحثين والمدرسين الاجانب.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

5) **الدخل المالي الناتج عن التعاون مع القطاع الصناعي**: يحمل هذا المؤشر مدلولات مهمة حول نشاط وفاعلية نقل المعلومات في الجامعة وتوافر عناصر الربط مع الصناعة بما يعزز رغبة الجهات الصناعية في الدولة باستقاء المعرفة من الجامعة والتعاون معها وهو دليل على كفاءة الجامعة ومقدرتها على استقطاب الدعم المادي من القطاع الصناعي.

ويمكن تقييم الجامعات العراقية ضمن هذا التصنيف وفقاً للجدول الاتي:

الجدول(5) موقع الجامعات العراقية في تصنيف the times البريطاني

اسم الجامعة	2018	2019
بغداد	801 __ 1000	801 _ 1000
التكنولوجية	___	1001 +

المصدر / وزارة التعليم العالي . حهاز الاشراف والتقويم العلمي

يظهر لنا الجدول اختفاء معظم الجامعات من التصنيف الامر الذي يعطي تصورا كاملا عن نوعية النشاط التعليمي لأغلب الجامعات وفقاً للتصنيف ومؤشراته والذي اظهر بوضوح كامل ما نعانيه من مشكلة الجودة في تقديم الخدمة التعليمية للمستفيدين.

3- **تصنيف [URAP] التركي** :- يركز هذا التصنيف على موضوع الجودة الاكاديمية بشكل رئيسي. وقد جمع التصنيف بيانات لحوالي (3000) مؤسسة تعليمية في محاولة لترتيب هذه المؤسسات اعتماداً على ادائها الاكاديمي، ان هذا التصنيف يعتمد على مجموعة مؤشرات وهي كالاتي:

1) **الاوراق البحثية**: يتضمن البحوث المنشورة في المجلات ذات التعامل بمستويات عالية.

2) **الاستشهاد** : مقياس للتأثير البحثي والنقاط المحققة وفقاً لعدد الاستشهادات للأبحاث المنشورة في المجلات ذات معامل التأثر العالي .

3) **المستند الكلي**: هو مقياس الاستدامة والاستمرارية الانتاجية العلمية للمؤسسة التعليمية من خلال عدد الوثائق التي تغطي جميع المخرجات العلمية للمؤسسة والتي تتضمن الابحاث المنشورة في المؤتمرات والمراجع والرسائل والمناقشات والنصوص كذلك بحوث المجلات المنشورة.

4) **تاثير الورقة البحثية**: وهو مقياس انتاجية الورقة العلمية اي انه يهدف الى تحقيق التوازن بين الانتاجية العلمية للمؤسسة العلمية والتأثير القياسي على الحقل التخصصي لتلك الابحاث.

5) **تأثير الاستشهاد الكلي**: وهو مقياس للأثر البحثي ويهدف الى الموازنة بين التأثير العلمي للمؤسسة وبين الاثر القياسي الناتج عن عدد الابحاث المنشورة في كل مجال.

6) **التعاون الدولي**: هو مقياس القبول العالمي للجامعة حيث يتم الحصول على بيانات عن طريق العدد الكلي للبحوث المنشورة و بالتعاون مع الجامعات الاجنبية.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

الجدول(6) موقع الجامعات العراقية في تصنيف URAP التركي

اسم الجامعة	2018	2019
بغداد	1889	1812
التكنولوجية	ـــــ	2225
البصرة	ـــــ	2247
الموصل	ـــــ	2373

المصدر / وزارة التعليم العالي ـ جهاز الاشراف والتقويم العلمي

يظهر لنا هذا التصنيف كالسابقات غياب اغلب الجامعات مع ظهور جامعاتنا بتسلسلات متأخرة ليعكس لنا الضعف الشديد في ما يتعلق بقضايا الجودة في الخدمة التعليمية.

ثالثا: تحليلات لبعض الجوانب الفنية في عمل منظومة التعليم العالي:-

لاشك إن الوضع العام في البلد يرمي بظلاله بشكل او باخر على واقع التعليم العالي، كما و ان واقع التعليم العالي فيه من المتغيرات ذات اوجه مختلفة قد تكون بعضها معرقل للدور الفاعل في انشاء رأس مال بشري ذو مهارة عالية وتكنولوجيا متطورة، اي انها عوامل تضعف من جودة مسيرة التعليم، ولعل المناهج العملية وما يدور حولها من نقاشات ونقد تعد المحور الآساس في تقييم الواقع الداخلي على الصعيد الفني لمنظومة التعليم العالي فالمناهج في اغلبها ذات طابع نظري اي أنها تركز على العلوم والمعارف وتقدمها للطالب اكثر، من تركيزها على المهارات واساليب التعامل مع التخصص العلمي على ارض الواقع وخصوصاً طلاب العلوم الانسانية ومن ثم ينعكس ذلك سلبا على كفاءة عنصر راس المال البشري، كون الطالب سيتعامل مع المعلومة في الاختصاص الذي يدرسه بالقدر الذي يمكنه من النجاح فقط والحصول على الشهادة الاكاديمية وتنقطع العلاقة بالمعلومة او تضعف بعد التخرج لأنه لم يكتسب مهارة. بالمقابل هناك ضعف واضح جدا في توجهات الوزارة عبر جامعاتها بالاهتمام بالطلبة المميزين الذين يعدون ثروة وطنية ويعدون مشروع راس مال بشري كفوء والذين يثبتون جدارة عبر تصدرهم النتائج في الاقسام والكليات والجامعات بالمراتب الاولى ناهيك عن ضعف الحوافز للابتكار والابداع التي من الممكن ان تقدم في حالات براءات الاختراع (سلمان:2015 ص272).

في مقابل ذلك فان ادارة الوزارة للجامعات يشار الى انه مركزي بشكل كبير جدا الامر الذي يقيد إداراه الجامعة من اتخاذ ما تراه مناسباً لتلافي بعض المشاكل بالعمل او اتخاذ خطوات تطويرية باعتبار ان اغلب تلك الصلاحيات هي حكر للدوائر المختصة في الوزارة، وهذا خلاف ما شاهدناه في تجربة ماليزيا عبر تمكين الجامعات من ادارة اغلب شؤونها بنفسها، وهذا منطقي جداً لان قيادات الجامعات هم يمثلون عينة الاساتذة المخضرمين الذين هم يعدون مراجع لغيرهم بشتى العلوم والمعارف التي يختصون بها.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

ان واحدة من المحاور المهمة والتي تؤشر على واقع التعليم العالي هو ان البحوث العلمية خصوصا ما يتعلق بالدراسات العليا لا تلاقي دعما ماديا[3] يواكب مسيرة اعدادها كون البحوث لا تجد في الغالب حيزا تطبيقياً في النشاط الاقتصادي فلو كانت البحوث تلامس مشاكل او تقدم تصور تطويري لعمل منشأة معينة خاصة او مؤسسة حكومية وغير ذلك ممكن ان تكون هناك صلة تعاون بين الجامعة وتلك المؤسسة يأخذ التمويل جزء حيوي من الاتفاق والتنسيق وهذا بالتأكيد يؤدي لأثار مهمة سواء على جودة البحث او تطوير عمل تلك المؤسسة، لكن هذا الجانب ضعيف جداً الامر الذي جعل اغلب تلك البحوث تركن على الرفوف.

ومن ما يؤشر على الجامعات عموما هو جانب البنية التحتية من ابنية ومختبرات ومكتبات وغيرها فلا يخفى عن المتابع ان اغلب تلك الجامعات قديمة وأبنيتها لا تتلاءم والتوسعة الحاصلة في خطط الاستيعاب وزيادة الاقبال على خدمة التعليم العالي ناهيك عن انعكاس ذلك على المسيرة التعليمية للطالب كون القاعات ضيقة والضعف الشديد في وسائل التكييف وغيرها من مستلزمات لوجستية ترافق عملية التعليم للطلاب، ناهيك عن ان اغلب الجامعات لازالت بوسائل التدريس التقليدية في ما يتعلق بوسائل الايضاح اي الاقتصار على السبورات والقلم بعيدا عن الوسائل الحديثة مثل السبورات الالكترونية وكل ما يتعلق باستخدامات الحاسوب المتنوعة في هذا المجال وغيرها، كما يمكن تأشير الضعف الشديد في استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمليات الجامعية بشكل عام خصوصا الانتفاع من الانترنت كما هو موجود على الاقل في جامعات لدى دول الجوار.

اما ما يخص ملف الجامعات الاهلية فقد اثير الكثير من الاشكالات التي رافقت مسيرة عملها منها هناك قسم منها ضعيفة الالتزام بالضوابط النافذة ومن ثم الرصانة العلمية لعوامل عديدة قد تصل احيانا للضغوط والتدخلات في ذلك ناهيك عن ان الضغوط والتدخلات ذات الطابع السياسي لم تسلم منها الجامعات الحكومية في بعض الاحيان وكل تعد معرقلات (سلمان وحسن:2018 ص18). وفقا لهذا الاستعراض ان العملية التعليمية وما يترتب عليها تعاني من نقاط ضعف واضحة تنعكس بشكلها النهائي على جودة الخدمة التعليمية المقدمة.

المحور الثاني: التحليل النوعي للتعليم الجامعي في العراق بعد عام 2003

بعد بيان التطورات الحاصلة في منظومة التعليم العالي وما رافق ذلك التطور من اشكالات تتعلق بطبيعة الخدمة التعليمية المقدمة والذي اتضح عبر بعض المؤشرات العالمية وتصنيفات الجامعات العراقية فيه والذي اظهر تراجعاً في جودة الخدمة التعليمية، لابد من الاشارة الى بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي ودلالتها التنموية لمعرفة دور التعليم العالي الفعلي في التأثير على مجريات النشاط الاقتصادي وكالاتي:

3 بالرغم من ان العملية لا تقع على عاتق الوزارة فقط كون المؤسسات من المفترض ان يكون لها دور المبادر في ذلك لكن ممكن ان تقوم الوزارة بتمويل البحوث لغرض تحسين مستوى الجودة.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

اولا: التوزيع الهيكلي للناتج المحلي الاجمالي

يقدم لنا هذا المؤشر دلالة مهمة عن طبيعة النشاط الاقتصادي من حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية في ذلك النشاط وهذا ما يبنه الجدول رقم (7).

الجدول (7) نسب المكونات القطاعية للناتج المحلي الاجمالي في العراق بالاسعار الجارية

السنة	القطاع الأولي (الزراعي)			القطاع الثاني (الصناعي)		القطاع الثالث (الخدمي)					القطاع الرابع (المعرفي)
	الزراعة الغابات الصيد	النفط	التعدين المقالع	الصناعة التحويلية	تشييد و البناء	الكهرباء والماء	النقل والمواصلات والخزن	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وغيرها	المال و التامين و خدمات العقار	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	ـــــ
2003	8.32	68.1	0.0	1.01	0.7	0.22	7.64	6.41	1.31	6.22	0
2004	6.90	57.6	0.0	1.75	1.2	0.82	8.28	6.07	6.90	10.32	0
2005	6.85	57.3	0.2	1.31	3.6	0.80	7.97	5.68	7.41	8.81	0
2006	5.80	55.0	0.1	1.53	3.5	0.81	7.02	6.61	8.27	11.16	0
2007	4.91	52.7	0.2	1.62	4.4	0.87	6.55	6.23	9.71	12.77	0
2008	3.81	55.0	0.2	1.67	4.1	1.16	5.41	5.30	8.48	14.77	0
2009	5.19	42.5	0.4	2.59	4.2	1.76	6.47	7.83	10.8	18.11	0
2010	5.13	44.7	0.4	2.25	6.2	1.78	5.79	7.64	9.43	16.58	0
2011	4.54	52.7	0.3	2.81	4.7	1.57	4.65	6.46	8.21	13.96	0
2012	4.10	49.5	0.3	2.70	6.0	1.70	5.60	7.70	7.70	14.70	0
2013	4.80	45.7	0.3	2.30	7.3	1.80	6.60	7.50	7.70	16.00	0
2014	4.91	43.7	0.1	1.87	7.1	2.19	7.28	7.83	7.71	17.15	0
2015	4.16	33.2	0.2	2.16	6.3	3.02	10.60	10.87	8.37	21.01	0
2016	3.94	33.9	0.2	2.23	6.1	3.25	11.38	9.35	8.95	20.62	0
2017	2.89	38.7	0.1	2.58	5.6	2.84	10.46	8.04	8.39	20.18	0
2018	1.92	46.3	0.1	1.77	4.2	2.89	10.49	7.67	7.58	17.02	0
المعدل	4.88	48.5	0.2	2.00	4.7	1.71	7.63	7.32	7.93	14.96	0

المصدر / وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للإحصاء

يظهر لنا الجدول هيمنة كبيرة جدا للنفط على مكونات الناتج المحلي الاجمالي في العراق عاكسا الطبيعة الريعية للاقتصاد في ظل تراجع مساهمة القطاع الاخرى مثل الصناعة التحويلية والقطاع الخدمي والسياحة وقطاع المعرفة وغيرها وهذا ما لا يتوافق مع فرضيات التنمية الاقتصادية بشكل عام.

ثانيا: مؤشر الصادرات ودلالته التنموية:- لا يخفى عن المتابع، ان الاقتصاد العراقي بعد عام التغيير السياسي اصبح اكثر انفتاحا على العالم الخارجي، خصوصاً بعد الغاء العقوبات الدولية التي كانت مفروضة، الامر الذي ادى الى انعكاسات مهمة جداً على واقع النشاط الاقتصادي في ما يتعلق بالسياسة التجارية الخارجية حيث شهد السوق العراقي تدفق سلعي كبير جدا ممثل بالاستيرادات بكافة اشكالها مع منح العراق الحرية الكاملة بتحديد صادراته الى الاسواق الخارجية[4]. ونتيجة لضعف الرؤية الاقتصادية في ظل صدمة التغيير السياسي في بواكير الامر، مع وفرة النفط والميزة النسبية الكبيرة التي يملكها

4 مع مراعاة ضوابط منظمة اوبك ونظام الحصص باعتبار العراق عضواً في تلك المنظمة

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

الاقتصاد العراقي فيه، يتجلى بوضوح التركيز على قطاع النفط المدر للدخل والاهمال النسبي للقطاعات الاخرى في ما يتعلق بالسياسة التصديرية وغيرها.

ان لمستوى التركز في الصادرات والذي يعني عدد السلع التي يتم تصديرها والاعتماد على وارداتها للاقتصاد المحلي، دلالات مهمة على تصنيف الاقتصاد من الناحية التنموية، ويستخدم مؤشراً في هذا المجال لغرض قياس درجة التركز في الصادرات هو مؤشر بمعادلة رياضية تتعامل مع حجم الصادرات من السلعة او مجموع السلع الاساسية الى حجم الصادرات الكلية ووفقاً للاتي (Bohdan :2015 p18)

$$H=\sum x_1 / xt$$

H مؤشر التركز السلعي للصادرات

X_1 صادرات الدولة من السلعة الاولى

xt مجموع صادرات الدولة خلال السنة

اذا كانت النتيجة اكبر من 60% هذا يعني انطباق مؤشر التبعية على اقتصاد الدولة.

وبما ان النفط الخام يشكل العمود الفقري للنشاط الاقتصادي المحلي في العراق وفقاً لدوره في تشكيل الناتج المحلي الاجمالي، لذلك سنلاحظ دور النفط الخام في التجارة الخارجية خصوصاً بالصادرات عبر تطبيق القانون الوارد في ما سبق الذي يقيس مستوى التركز في الصادرات العراقية وما للنتائج الرقمية من دلالة على البعد التنموي .

الجدول (8) مستوى التركز لسلعة النفط في الصادرات العراقية

السنة	المؤشر	السنة	المؤشر
2005	98	2013	99
2006	97	2014	99
2007	95	2015	99
2008	97	2016	99
2009	98	2017	99
2010	99	2018	98
2011	99	2019	96
2012	99	—	—

المصدر / اعداد الباحثين بالاستناد الى نشرات البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة

ان مستوى تركز الصادرات العراقية عالي جداً فالمؤشر يحدد (60 %) للدخول في المؤشر السلبي لتركز الصادرات، بينما النتائج تظهر لنا ان النفط تقترب نسبته (100 %) تقريبا في النشاط التجاري، وهذا يعد مؤشراً داعماً جداً لفكرة الدولة الريعية، فالهيمنة على الناتج المحلي الاجمالي من قبل النفط وكذلك على الصادرات بصورة شبه مطلقة تعطينا مجموعة تصورات عن الواقع التنموي وكالاتي:

1) ان تركز الصادرات بهذا الحجم يعطينا تصوراً عن مستوى تبعية الاقتصاد العراقي لاقتصادات مجموعة مستهلكي النفط عالمياً.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

2) ان التبعية تعني المرونة العالية او درجة الحساسية الكبيرة من قبل النشاط الاقتصادي المحلي للحدث الاقتصادي لدى الدول المستهلكة للنفط والدليل القيم السالبة في الناتج المحلي للعراق عند ازمة 2008 وكذلك عام 2014.

3) ان تركز النفط بهذا المستوى مع الاحتكار الكامل للحكومة بالنسبة لإنتاج النفط وتصديره والحصول على عوائده، يقدم لنا صورة عن هيمنة الحكومة على النشاط الاقتصادي التجاري التصديرية في ظل غياب شبه تام لدور القطاع الخاص الوطني كمساهم فاعل بالتجارة الخارجية للعراق عبر نافذة التصدير.

4) ان قيم التركز متقاربة جداً ولم تشهد تذبذباً كبيراً عبر السلسلة الزمنية او تغير باتجاه رفع مساهمة نشاطات اقتصادية غير نفطية بالصادرات الامر الذي يعطينا تصور واضح عن الاكتفاء بالإيرادات النفطية كونها ضامنة لتحقيق دخل حكومي يغطي ابوابها الاتفاقية، اي هناك استقرار اقتصادي حكومي على حساب اضعاف دور القطاع الخاص الوطني وهذا خلاف التوجهات التنموية.

كل تلك الدلالات لا تمت للتنمية بصلة، بمعنى العوائد المتحققة للاقتصاد العراقي في ما يتعلق بالتجارة الخارجية لا تدل على هيكل تنموي في هذا الاطار اي غياب للتنوع في الصادرات[5]. اذن مؤشر التركز بالصادرات العراقية دليل اخر على ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي متخلف لا يمت الى التنمية الاقتصادية بصلة.

ثالثا: معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي :- في ظل ما تم التوصل له من نتائج والتي أشارت الى هيمنة النفط على الاقتصاد الوطني مع احتكار الحكومة لذلك النشاط مضافا الى ذلك نسبته العالية في الناتج المحلي الاجمالي، يعطينا تصور واضح الى ان مساحة القطاع الخاص الوطني بكافة تفاصيله من حيث مساهمته في النشاط الاقتصادي متواضعة جداً كون استثمار النفط الخام استخراجا حكرا على الحكومة ولا يجوز للقطاع الخاص استملاكه، وهذا يعني ان الاستخدام بالنسبة للأيدي العاملة سيكون ضعيف وفقاً لإحصائيات المسح الميداني للبطالة في العراق لوزارة التخطيط.

5 ان التنوع في الصادارات يسهم بتخفيف حدية التركز في الصادرات ومن ثم ضعف الارتباط مع الخارج ضمن حالة التبعية

الجدول رقم (9) يبن نسب البطالة الاجبارية والمقنعة في العراق

السنة	معدل البطالة الاجبارية	معدل البطالة المقنعة	معدل البطالة الاجمالية
2003	28.2	66.40	94.6
2004	26.8	55.60	82.4
2005	17.97	58.45	76.42
2006	17.5	53.02	70.52
2007	11.7	50.55	62.25
2008	15.34	52.66	68
2009	14	41.39	55.39
2010	12	42.52	54.52
2011	11	50.50	61.5
2012	11.9	47.12	59.02
2013	12.1	43.01	55.11
2014	12.8	40.87	53.67
2015	13.2	26.71	39.91
2016	10.8	33.79	44.59
2017	13.8	30.29	44.09
2018	22.6	32.04	54.64

المصدر/ لورنس يحيى صالح و محمد طاهر نوري الموسوي ،2019،التشوهات الهيكلية والبطالة في ظل الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003، ص187 و الجهاز المركزي للإحصاء

تظهر لنا الارقام في الجدول السابق معدلات البطالة الاجبارية والتي تعني عدم قدرة الافراد الحصول على فرصة عمل مع وجود رغبه وقدرة عندهم للعمل وفقاً للأجر السائد. وتمثل البطالة مشكلة كبيرة اقتصادياً واجتماعيا وحتى سياسيا، وتدني مستوياتها يعد اهم مؤشر على التعافي الاقتصادي لأي ازمة كانت مستدامة كحال بلدان التخلف او عابرة والتي تحصل في ظروف الدورة الاقتصادية في البلدان المتطورة اقتصاديا، بمعنى ان اهم دلائل الكساد الاقتصادي هو البطالة التي تحصل بالقوة العاملة، وتفسر اقتصادياً على انها هدر غير مبرر اقتصاديا لقوى الانتاج بشقها البشري الامر الذي يحرم الاقتصاد من سلع وخدمات ممكن ان تعزز حالة الرفاه الاقتصادي للمجتمع، وبذات الوقت تراجع في مستويات الطلب الكلي بسبب انقطاع الدخل الذي كان يتقاضاه العاطل عن العمل او حتى المحتمل الحصول عليها ان كانت البطالة بالنسبة للفرد لم يسبقها عمل تم تسريحه منه، وتراجع الطلب او حرمان الطلب الكلي من قوة دافعة جديدة ينعكس سلبا على امكانية تحقيق استدامة في النمو الاقتصادي او تحفيز العوامل المساعدة على الشروع بالتنمية الاقتصادية. ان استدامة البطالة بمعدلات عالية نسبياً في بلدان التخلف الاقتصادي يعود الى عوامل عديدة ولعل واحدة من اهمها هو الاختلال الهيكلي في النشاط الاقتصادي عبر التركيز على قطاع او نشاط محدد وضمور القطاعات الاخرى في ظل تزايد حجم السكان ومن ثم الحاجة الى فرص عمل جديدة، وبما ان القطاع الاحادي لا يملك القدرة على

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

الاستيعاب الامر الذي يجعل من ظاهرة البطالة مرضاً مزمناً للاقتصادات المتخلفة، وهذا ما ينطبق تماما على الحالة الاقتصادية العراقية.

اما البطالة المقنعة فقد تم حسابها وفقاً لمعادلة (كوزنتس) التي تتضمن الاتي(صالح و الموسوي:2019 ص149)

درجة الاختلال القطاعي = نسبة مساهمة القطاع في GDP- نسبة مساهمة القطاع في التشغيل

فاذا كانت النتيجة (سالبة) يعني هناك بطالة مقنعة في هذا القطاع، اما اذا كانت موجبة فلا وجود بطالة مقنعة.

المحور الثالث: تحليل الارتباط بين مخرجات التعليم والنشاط الاقتصادي:- تظهر لنا التحليلات السابقة ان مؤسسات التعليم العالي قد تطورت بشكل ملحوظ كماً ونوعاً ايضا، ومن المفترض ان ينعكس ذلك على طبيعة النشاط الاقتصادي باعتبار ان مخرجات التعليم على الصعيد الاقتصادي تمثل راس مال بشري وتكنولوجيا تطويرية وهذا يشكل حافزاً تطويرياً للنشاط الاقتصادي، لكن ذلك لم نجد له اثر واضحا على النشاط الاقتصادي وقد تبين ذلك عبر هيمنة النفط على النشاط الاقتصادي طوال السنوات التي تبعت عام التغيير السياسي في العراق مما يعني ان الارتباط بين مخرجات التعليم والنشاط الاقتصادي كان ضعيفاً جدا لا يمكن الاستناد عليه لغرض التحول الاقتصادي من التخلف الى التنمية الاقتصادية.

بالتأكيد ان لهذه العلاقة الضعيفة اسباباً بعضها ذاتي يتعلق بذات المنظومة التعليمية والاخرى موضوعية تتعلق بالبيئة العامة للنشاط الاقتصادي، فعلى الصعيد الذاتي تم التطرق الى جودة الخدمة التعليمية عبر المؤشرات العالمية وطبيعة تصنيف جامعاتنا الضعيف جداً والدال على تراجع الجودة بالخدمة المقدمة بالإضافة الى ما تم بيانه من جوانب فنية لها علاقة بالعملية التعليمية والتي أظهرت كذلك ضعف وتراجع كبير في طبيعة الخدمة التعليمية المقدمة وكل ذلك يعد اسباباً ذاتية تعوق التعليم العالي من ان يقدم راس مال بشري و تكنولوجيا بالمستوى المطلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية. اما الاسباب الموضوعية فيمكن بيانها وفق الاتي:

1- المالية العامة وفاعلية التعليم العالي التنموية:- بما ان الموازنة هي الاداة الاساسية للمالية العامة، سيتم تحليل الموازنات العامة للحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 وهل كانت تلك الموازنات مشجعة حتى يكون لها دورا دافعا نحو الاستثمار ومن ثم عنصر قوة ضمن الاسباب الموضوعية المحققة لفاعلية التعليم العالي التنموية.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

الجدول رقم(10) نسب التخصيص الاستثماري والتشغيلي في الموازنات الحكومية

السنة	الانفاق التشغيلي%	الانفاق الاستثماري%	المنفذ فعلا من الاستثماري%
2004	85	15	52.4
2005	79	21	74.6
2006	81.8	18.2	50.1
2007	75.5	24.5	60.7
2008	73.8	26.2	74.5
2009	78.3	21.7	88.2
2010	72	28	77.5
2011	69	31	49.25
2012	68	32	63.5
2013	60	40	55.4
2014	—	—	—
2015	65.6	34.4	56.3
2016	75.7	24.3	82.8
2017	74.8	25.2	77.8
2018	76	24	87.2
2019	75	25	———

المصدر/ وزارة المالية . دائرة الموازنة العامة و كامل كاظم بشير الكناني، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل، نظرة في التحليل الاستراتيجي ، 2013 ،ص 328 – 329 وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء

وفقاً لما بينه الجدول السابق من نسب لشقي الموازنة العامة الاستثماري منها والتشغيلي يمكن توضيح دلالة التأثير على فاعلية التعليم العالي وفقاً للاتي:

1) هناك تفوق واضح للجانب التشغيلي على الاستثماري الامر الذي يعطينا تصوراً عن ضعف التوجه الاستثماري لدى الحكومة ومن ثم ضعف في الاثر التوسعي للموازنة العامة الامر الذي ينعكس سلبا على حجم التشغيل والتنمية.

2) ان التقديرات في النسب تلك التي وضعت للجانب الاستثماري بالرغم من انخفاضها النسبي نشهد ضعفاً كبيراً في تنفيذها على ارض الواقع الامر الذي يعزز فكرة تسيد النزعة الاستهلاكية غير المنتجة لعمل الحكومة وعدم وجود دافعية حقيقية لأحداث اثر توسعي ممكن عبره رفع حجم التشغيل والتنمية.

3) كما بينا سابقا في اطار تحليل هيكل الايراد الحكومي الذي تبين انه يعتمد بشكل كبير على النفط قبال ذلك ارتفاع الشق التشغيلي وانخفاض الشق الاستثماري تخصيصاً وتنفيذاً كل ذلك يعطينا دلالة على انه لا توجه للحكومة للالتفات لحجم المخاطر الاقتصادية المتمثلة بالاعتماد على مورد ناضب في تغذية انفاق استهلاكي لا يحقق عائداً ومن ثم نستشف ان لا وجود سياسيات للحكومة في احداث اثر توسعي لا حالياً ولا مستقبلا يساهم في رفع مستوى التشغيل والتنمية.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

4) اذن لم تكن الموازنة العامة ذات اثراً ايجابياً يمكن من رفع مستوى التشغيل الامر الذي يعد عائق امام دور تنموي للتعليم العالي ممكن ان يدخله باختبار حقيقي لجودة راس المال البشري المنتج او المخرجات العلمية من بحوث ودراسات.

ما تقدم من نقاط تمثل الشكل الظاهري للأداء المالي الحكومي الذي تعكسه ارقام ونسب وسنحاول بيان البعد النوعي للأداء المالي الحكومي ومدى تأثيره على احداث الاثر التوسعي ومن ثم حجم التشغيل وعلاقة ذلك بفاعلية التعليم العالي التنموية، وهذا ما يوضحه المحور القادم.

ثانيا: موقع الحكومات بعد عام 2003 بمؤشرات الفساد:- لا يخفى عن المتابع للأوضاع العامة في العراق بعد عام التغيير، ان واحدة من اهم ما ميز هذه الحقبة الزمنية هو الفساد المستشري بمفاصل العمل الحكومي وخصوصاً الاداء المالي وهذا ما يعد اهم سبباً على الاطلاق في عرقلة اي جهد حكومي يصب في تحقيق الاصلاح الاقتصادي ومن ثم الشروع بالتنمية الاقتصادية، اذ تشكل منافذ الفساد الاداري والمالي مشكلة كبيرة تعرقل المشاريع الاقتصادية وتضعف الثقة بالبيئة الاستثمارية وتهدر موارد الدولة بشكل كبير يحرم الاقتصاد من عوائد تلك الموارد وضياع فرص تنموية حقيقية. كما ان خصوصية وضعنا الاقتصادي المتمثل بكونه اقتصاد شبه مدمر قد ورث سنوات طويلة قبل عام التغيير من الدمار والحروب والعقوبات الدولية واستنزاف الموارد على التسليح والعسكرة وغيرها من هذه التفاصيل، مما يجعل كلفة الفرصة البديلة للموارد المالية التي يهدرها الفساد في العراق عالية الكلفة جداً. فقطاع الطاقة يعاني من تراجع كبير وخطوط النقل من طرق وجسور متهالكة وازمة السكن في تراكم مستمر، ازمة القطاع التعليمي الذي بحاجة كبيرة لأبنية مدرسية ولوجستيات اخرى، لازال القطاع الامني بكافة صنوفه غير مكتمل ناهيك عن قطاع الانتاج الوطني بشكل عام الذي لازال ضعيف جداً في ظل هيمنة النفط على الناتج المحلي الاجمالي، كما بينا ذلك في ما سبق من البحث، ومن ثم يمكن لنا الكشف عن حجم كلفة الفرصة البديلة للأموال التي اهدرها الفساد، اذ ان الاموال لو وجهت لهذه المشاكل بشكل سليم لكان الحال على غير ما هو عليه الان من تراجع في كل شيء تقريباً وهذا ما يفسر ضياع ما كان يسمى بالموازنات الانفجارية التي عدت في زمن ارتفاع اسعار النفط والمبادرات التي نسفها الفساد مثل المبادرة الزراعية وغيرها من التفاصيل الكثيرة.

ويمكن توضيح حجم الفساد في العراق من خلال موقع العراق وفقاً لمؤشرات (CPI) التي تبين موقع الدول في قائمة الفساد والتي تصدر من منظمة الشفافية الدولية بشكل سنوي وذلك عبر الجدول الاتي:

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

الجدول رقم (11) موقع العراق في تصنيفات الفساد عالمياً

السنة	موقع العراق في التصنيف	عدد الدول الداخلة في التصنيف
2003	113	123
2004	129	146
2005	137	159
2006	160	163
2007	178	180
2008	178	180
2009	176	180
2010	175	178
2011	175	182
2012	169	174
2013	171	175
2014	170	174
2015	161	168
2016	166	176
2017	169	180
2018	168	180
2019	162	180

المصدر / موسى فرج، الفساد في العراق خراب القدوة وفوضى الحكم،ط1 ،2015 ص68 .. و منظمة الشفافية العالمية نشرات مختلفة ،تقارير مختلفة لهيئة النزاهة العراقية

تقع الدول الاكثر فساداً في ذيل القائمة، فكلما قل التسلسل قل الفساد في ذلك البلد حيث يمثل التسلسل رقم واحد البلد الاكثر نزاهة من بين الدول الداخلة في التصنيف، ويظهر لنا الجدول السابق موقع العراق في ذيل القائمة تحت تسلسلات بعيدة جداً عن قمة القائمة الامر الذي يعكس لنا حجم الازمة الكبيرة المتمثلة بالفساد المستشري في الاداء الحكومي.

اما دلالة ذلك على الدور المفترض للحكومة عبر اداة الموازنة لرفع مستوى التشغيل ومن ثم فاعلية التعليم العالي التنموية، فيمكن بيانه عبر الاتي:

1) يشكل الفساد باباً كبيراً لهدر المال العام الامر الذي يجعل ما يخصص من اموال للأنفاق العام بشقه الاستثماري لا يجد طريقا للواقع او لا ينفذ بصورة صحيحة ومن ثم لا يحقق الاثر التوسعي المنشود للموازنة من اجل ان يستثمر جهد التعليم العالي في تلك الافاق الاستثمارية.

2) اصبح لدينا ثلاث معوقات تحول دون احداث الاثر التوسعي المرجو من الموازنة وهي قلة نسبة التخصيص الاستثماري وضعف التنفيذ الفعلي لذلك التخصيص واما الثالث فهو الفساد الذي يبدد ما تبقى او الجزء الاكبر من ما تبقى من تلك الموارد الموجهة.

3) ان الفساد بصورته هذه يمثل تبديداً لراس المال الوطني المتمثل بعوائد النفط (الاعم الاغلب منه) ومن ثم كلفة الفرصة البديلة هنا تتمثل بضياع عملية اتحاد بين راس المال البشري والافكار العلمية البحثية المنتجة من منظومة التعليم العالي من جهة وراس المال

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

المادي المتمثل بعوائد النفط من جهة اخرى والذي من المفترض ان تنتج لنا مشاريع اقتصادية تسهم بالعملية التنموية.

وفقاً لكل ما تقدم فان المالية العامة الحكومية عبر اداتها المتمثلة بالموازنة العامة لم تكن ذات اثر توسعي بالنسبة للنشاط الاقتصادي المحفز للتنمية الاقتصادية، مما يعني ان مخرجات التعليم العالي وعبر هذه النافذة المتمثلة بالمالية العامة والتي هي الاهم من ناحية الاسباب الموضوعية الدافع لفاعلية التعليم العالي التنموية، لم تجد تلك المخرجات العلمية عوامل مساعدة لتحقق اثرها التنموي في الاقتصاد العراقي.

ثالثا: مؤشرات بيئة الاعمال الاستثمارية:- يصدر عن البنك الدولي سنوياً مؤشر سهولة ممارسة الاعمال ليعبر عن مدى قدرة الاقتصادات الداخلة في التصنيف عن توفير بيئة ملائمة لمزاولة الاعمال الاقتصادية من مشاريع استثمارية. ويقدم ذلك المؤشر صوراً عن قابلية الاقتصاد على التوسعة الاستثمارية وما يتضمنه ذلك من رفع حجم التشغيل في الاقتصاد، ويحوي ذلك المؤشر عدة مؤشرات فرعية وهي كالآتي (Doing business:.2020p3)

1. **بدء النشاط الاقتصادي:** ويسجل جميع الاجراءات المطلوبة رسمياً من صاحب المنشأة لبدء النشاط الاقتصادي.
2. **استخراج التراخيص:** ويشمل جميع الاجراءات التي يتم استيفاؤها لقطاع التشييد والبناء
3. **الحصول على الكهرباء:** ويشمل جميع الاجراءات المتبعة للحصول على الكهرباء من اجراءات رسمية ووقت وكلفة .
4. **مؤشر تسجيل الملكية:** يشمل الاجراءات المتبعة في حالة شراء عقار.
5. **مؤشر الحصول على الائتمان:** ويشمل معايير لتقييم الحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين وتبادل المعلومات الائتمانية.
6. **مؤشر حماية المستثمرين:** يقيس قوة سبل حماية المساهمين من مالكي الحصص ضد قيام اعضاء مجالس الادارات بإساءة استخدام الاصول لتحقيق مكاسب شخصية .
7. **مؤشر دفع الضرائب:** يسجل الضرائب والاشتراكات الاجبارية التي يتعين على الشركات العاملة دفعها والاجراءات المتبعة في ذلك.
8. **مؤشر التجارة عبر الحدود:** يشمل الاجراءات الخاصة بالتصدير والاستيراد.
9. **مؤشر انفاذ العقود:** يقيس انفاذ العقود ومدى كفاءة الجهاز القضائي.
10. **مؤشر تصفية النشاط الاقتصادي:** يشمل الوقت والكلفة المتعلقة بإجراءات دعاوى اشهار الافلاس.
11. **توظيف العاملين:** يقيس القوانين والاجراءات الحكومية المتعلقة بالعمل.
12. **التعاقدات الحكومية:** وما يترتب عليها من اجراءات يدخل العراق ضمن تلك التصنيفات الدورية التي تصدر عن البنك الدولي ضمن تسلسلات مختلفة يوضحها الجدول رقم (12)

.

الجدول رقم (12) يبين موقع العراق في مؤشرات سهولة ممارسة الاعمال من بين مجموعة من دولة

السنة	الموقع	السنة	الموقع
2006	114	2014	151
2007	145	2015	156
2008	141	2016	161
2009	152	2017	165
2010	153	2018	168
2011	166	2019	171
2012	164	2020	172
2013	165	—	—

المصدر / وكيبيديا الموسوعة الحرة ar.wikipedia.org

تندرج الدول الداخلة في التصنيف تحت اربع عبارات (سهلة جداً، سهلة، متوسطة، تحت المعدل) وقد ورد العراق تحت العنوان الاخير (تحت المعدل) وهذا نتيجة لوقوع تصنيفنا ضمن ذيل القائمة، اذ ان الموقع كلما ابتعد عن التسلسل رقم واحد يعني ان هناك مشاكل في ممارسة النشاط الاقتصادي وفقاً للمؤشرات سالفة الذكر.

ان بيئة الاعمال في العراق تعاني من مشاكل كبيرة والدليل ورودها بهكذا تصنيف ضعيف جداً الامر الذي يقدم تصوراً واضحاً عن عدم وجود حوافز للاستثمارات بسبب ضعف البيئة الخاصة بمزاولة الاعمال الاقتصادية، ومن ثم ضعف في الطاقة الاستيعابية للنشاط الاقتصادي بالنسبة للتشغيل وكل ذلك سوف يقود في نهاية المطاف الى تعويق الدور المفترض للتعليم العالي في السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

من كل ما تقدم نمكن تلخيص الاسباب الموضوعية كالاتي:

1. ان المالية العامة بأدائها الذي يميل الى الاستهلاك اكثر من الاستثمار يعد عاملاً مهماً في ضعف التشغيل في الاقتصاد ومن ثم عرقلة دور التعليم العالي.
2. ان الفساد المستشري يهدر فرص كبيرة جدا تتمثل باستثمار تلك الموارد المهدورة لرفع مستوى التشغيل ومن ثم فان عامل الفساد معوق لدور التعليم العالي في العراق.
3. ان بيئة الاعمال في العراق طاردة وليست جاذبة الامر الذي ينعكس سلبا على حجم الاستثمارات ومن ثم التشغيل وهذا سبب في تعويق دور التعليم العالي التنموي.
4. بالتأكيد ان للسياسة النقدية عبر خفض قيمة الدولار اثر معوق ايضا لان تلك السياسة تعمل على رفع مستوى الاستيرادات وخفض الصادرات غير النفطية ومن ثم ينعكس ذلك سلبا على حافز الاستثمارات ومن ثم التشغيل.
5. وكذا الحال بالنسبة للسياسة التجارية التي عمل بها العراق بعد عام التغيير ارتفعت الاستيرادات الاستهلاكية مع الضعف الشديد بالحماية التجارية وما رافق ذلك من فساد وضعف السيطرة على المنافذ وكل ذلك ولد ضعف بالاستثمارات ومن ثم التشغيل وكل ذلك أعاقة دور التعليم العالي التنموي المفترض.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

اذن كانت هناك اسباب ذاتية تتعلق بأداء مؤسسات التعليم العالي واسباب موضوعية تتعلق بالأداء العام للنشاط الاقتصادي، كانت خلف ضعف الارتباط بين مخرجات التعليم وحاجات النشاط الاقتصادي التنموية.

المحور الرابع: التعليم العالي والتنمية .رؤية واستراتيجية مقترحة

لغرض تلافي الاشكالات التي رافقت اداء التعليم العالي في العراق والتي تم بيانها وفق التصنيف سالف الذكر، ومن ثم الانطلاق نحو دور تنموي فاعل يحقق التنوع الاقتصادي والخروج من النمط الريعي في الانتاج عبر ما يمكن تقديمه من تصورات استراتيجية لدور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية.

اولا : الرؤية والرسالة والاهداف الاستراتيجية:- يستند التفكير الاستراتيجي في عملية التخطيط الى ثلاث ركائز اساسية تقدم صورة عن ما يراد تحقيقه ضمن المدة الزمنية للخطة وكالاتي (الاشوح: 2017 ص 75):

1- الرؤية Vision: وتعبر عن الطموح الذي يراد الوصول له عبر الخطة الاستراتيجية الموضوعة وتستمد اركانها من الغاية المراد تحقيقها . واستنادا لذلك يمكن صياغة الرؤية وفقاً للنص الاتي:

(نحو نشاط اقتصادي متنوع ينعكس على مكونات الناتج المحلي الاجمالي عبر التحديث المستدام للبنية المعرفية للنشاط الاقتصادي من محوري التكنولوجيا ورأس المال البشري).

2- الرسالة: Mission وتمثل التصور عن الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الرؤية الاستراتيجية للخطة الموضوعة. لذلك يمكن ان تكون الرسالة كالاتي:

(ايجاد اعلى مستوى من التنسيق بين مخرجات التعليم العالي والحاجة الفعلية لتنويع النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية عبر منافذ فاعلة لتشغيل خريجي التعليم العالي للاختصاصات العلمية المختلفة مع إيجاد حيز تطبيقي واسع للبحوث العلمية الصادرة عن الجامعات)

3- الاهداف الاستراتيجية Strategic goals[6]: وهي الاهداف النهائية للخطة التي يراد تحقيقها ضمن سقف زمني وهي الأبعد نسبيا بالمقارنة مع الاهداف الوسيطة والتشغيلية التي لابد منها للوصول للهدف الاستراتيجي، اي ان الاهداف الاستراتيجية تحتاج اهداف وسيطة وتشغيلية لا بد من تحقيقها للوصول الى تحقيق الهدف الاستراتيجي. والاهداف يمكن ان تكون كالاتي:

1. **رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي الى 20%.**
2. **رفع مساهمة التشييد والبناء في الناتج المحلي الاجمالي الى 10%.**

6 امد الخطة الموضوعة وتحقيق الاهداف لا يمكن ان تكون اعتباطية بل لا بد من دراسة الظروف الذاتية والموضوعية والقدرات المتوافرة وغيرها ليتمكن من الزام الجهات المنفذة بسقف زمني للتنفيذ.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

3. **ايجاد مساهمة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 10%.**
4. **رفع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي الى 15%.**
5. **ايجاد مساهمة للقطاع المعرفي في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 1%**
6. **ايجاد مساهمة للقطاع الزراعي في الصادرات بمقدار 20%**
7. **ايجاد مساهمة للسلع الصناعية في الصادرات بمقدار 15%**

ينبغي التركيز على فكرة مفادها ان القضية لا تفهم على انها عملية انطلاق ضمن ما يعرف بعملية الموائمة بين (مخرجات التعليم العالي وحاجات السوق) اذ يمثل هذا المبدأ اشكالية كبيرة بالنسبة لواقع اقتصادنا العراقي فالنشاط عندنا محدود جداً ويهيمن عليه النفط، اصلا ان القطاع الانتاجي منكمش كما اتضح في سالف البحث، لذلك فان المبدأ الصحيح الذي يتلاءم معنا هو الموائمة بين (مخرجات التعليم العالي وحاجات التنمية الاقتصادية) لضمان احداث اثر في تنويع النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني: تحليل البيئتين الخارجية والداخلية للتعليم العالي

بما ان الدور القيادي في الخطة يستند الى قطاع التعليم العالي باعتباره المصدر الاهم على الاطلاق لتقديم المعرفة المراد لها ان تكون ركيزة التنمية الاقتصادية، لذلك لابد من تحليل البيئة الداخلية والخارجية لمعرفة تفاصيلهما ومدى قدرتهما على ان يدفعان نحو الدور الفاعل المنشود لتحقيق التنمية الاقتصادية، اي ان تحليل الخطة الاستراتيجية المقترحة يبدأ من تحليل البيئتين للتعليم العالي ومن ثم مدى امكانية تشخيص الجوانب السلبية والايجابية في البيئتين لغرض الوصول الى تصور عن دور فاعل للتعليم العالي في تحقيق التنمية. ويوضح الشكل القادم تفصيلات توضيحية للبيئة الداخلية والخارجية للتعليم العالي استناداً لمحاكاة التفصيلات التي ترد بالغالب في بيان تفاصيل البيئتين بالنسبة للمنظمة .

المطلب الاول: المستوى الاستراتيجي الاول:- تم التطرق الى هذه الاستراتيجية وتحليلها البيئي على ما هو موجود واقعاً، اي لا تتضمن هذه الاستراتيجية اي اضافة مؤسساتية او اي دعوة لاستحداث اي تشكيل اداري يساعد بتطبيق الرؤية التنموية المفترضة.

ويمكن بيان تفاصيل البيئتين الداخلية والخارجية وفقاً للاتي (الاشوح : 2017 ص93)

اولا : البيئة الداخلية [العوامل الذاتية]:- يمكن ان يعبر عن البيئة الداخلية على انها كل العوامل والمتغيرات التي تكون تحت سلطة ادارة المنشأة، وبما ان التحليل بصدد بيان بيئة التعليم العالي الداخلية لذلك يمكن القول بان المقصود بها كل ما يقع تحت سلطة وصلاحيات وزارة التعليم العالي من قوى بشرية ومادية. ويمكن بيان جانب من نقاط الضعف والقوة فيها وفقاً للاتي:

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

1- نقاط القوة

- التوسعة الكبيرة التي حدثت بعد عام 2003 التي زادت من القدرة الاستيعابية للجامعات.
- التوسعة النوعية التي أنتجت تخصصات جديدة وتطورات هيكلية جديدة مثل استحداث اكثر من جامعة تقنية.
- ظهور بعض الجامعات في تصنيفات عالمية رصينة.
- النمو الحاصل بالطاقة الاستيعابية لطلبة الدراسات العليا وزيادة دفعات الخريجين منهم
- الزيادة الحاصلة في حجم الاقبال من قبل الطلاب على الجامعات والمعاهد للحصول على خدمات التعليم العالي على مستوى الدراسة الاولية.
- وجود مراكز بحثية مع تخصيصات مالية لها

2- نقاط الضعف

- عدم ظهور اغلب الجامعات في التصنيفات العالمية الرصينة نتيجة لضعف في الجودة.
- المركزية الشديدة في ادارة الجامعات الحكومية خصوصا عبر تمسك الوزارة عبر دوائرها المختصة بأغلب الصلاحيات المتعلقة بإدارة شؤون الجامعات.
- غياب التمويل المالي للبحوث العلمية بسبب عدم وجود ارتباط مباشر بين الجامعات والنشاطات في المؤسسات الاخرى سواء كانت حكومية او خاصة.
- وجود في بعض الاحيان تدخلات سياسية في عمل الجامعات لأغراض مختلفة.
- ان البنية التحتية في اغلب الجامعات قديمة او لا تتسع للزيادة الحاصلة في الاقبال على الدراسة مثل ضيق القاعات وعدم وجود وسائل تكييف وضعف وسائل الايضاح كذلك الحال بالنسبة للمكتبات والمختبرات وغيرها وكل ذلك يؤثر سلبا على سير العملية التعليمية.
- ان المناهج الدراسية اغلبها تركز على الجوانب النظرية اي تركز على العلوم والمعارف اكثر من تركيزها على المهارات واساليب العمل الميداني.
- الضعف الشديد في ما يتعلق بالابتكارات والابداع مع قلة الاهتمام بالمتفوقين والمميزين من الطلبة.
- الضعف الشديد في ما يتعلق بالتعامل مع التكنلوجيا الحديثة الخاصة بأساليب التدريس كذلك ضعف الانتفاع من شبكة الانترنت في النشاط الجامعي بشكل عام.
- هناك ضعف في التزام بعض الجامعات الاهلية بالضوابط والرصانة العلمية بسبب عوامل عديدة.
- مستوى المراكز البحثية ضعيف جداً وتخصيصها المالي دون الطموح.

ثانيا: البيئة الخارجية [العوامل الموضوعية]:- ويقصد بها كل العوامل والمتغيرات ذات التأثير على عمل المنشأة لكنها خارج حدود سيطرتها المباشرة مثل المنافسون

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

والسياسات الضريبية ومنافذ تجهيز مدخلات العملية الانتاجية وغيرها، وبما اننا بصدد بيان بيئة التعليم العالي الخارجية مع ملاحظة الدور المفترض له في العملية التنموية المنشودة، فيمكن القول انها تشمل السياسات الاقتصادية وسوق العمل وغيرها.

1- الفرص

- التغيرات الحاصلة في منظومة العلاقات الدولية للعراق بعد عام 2003 الامر الذي يفسح المجال للتعاون مع الجامعات العالمية الرصينة والانتفاع من تجاربها.
- التطور الكبير في منظومة الاتصالات العالمية الامر الذي جعل عملية الحصول على العلوم والمعارف الجديدة اسهل نسبياً.
- التغيرات النسبية الحاصلة في حجم التخصيصات المالية للتعليم العالي الامر الذي يعكس الاهتمام بالتعليم العالي من قبل الحكومة.
- التطلعات الخاصة بالاستثمارات الاجنبية في مجال التعليم العالي الامر الذي ينعكس على المنافسة وتحسين جودة الخدمة التعليمية.
- ضغط الشارع المطالب بالإصلاح الاقتصادي وبالأخص حملة الشهادات الجامعية المطالبة بفرص عمل في النشاط الاقتصادي.

2- التحديات

- ان السياسية المالية للحكومة لا تشجع على الاستثمارات ومن ثم الاستخدام ومن ثم التشغيل الامر الذي ينعكس على ارتفاع حجم البطالة بين خريجي التعليم العالي.
- السياسة النقدية لا تحفز الاستخدام ومن ثم التشغيل الامر الذي يؤدي الى البطالة بين الخريجين.
- السياسة التجارية بشقيها الاستيراد والتصدير لا يحفز التشغيل في الاقتصاد الامر الذي ينعكس على زيادة بطالة الخريجين.
- الضعف الشديد في البيئة الاستثمارية لعوامل اخرى منها مؤشر الفساد والدولة الهشة وغيرها وكلها تفاقم من مشكلة بطالة الخريجين.
- الضعف الشديد بالتنسيق بين المؤسسات العاملة في النشاط الاقتصادي سواء كانت حكومية او خاصة وبين الجامعات للانتفاع من البحوث والدراسات برامج التدريب والتعليم المستمر وغيرها التي تصدر عن الجامعات والمؤسسات التابعة لها الامر الذي ينعكس على كساد تلك الخدمات.
- الضعف الشديد جداً في التنسيق وتوثيق الارتباط بين مخرجات التعليم ومدخلات النشاط الاقتصادي (متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية) مما يضعف او يقطع العلاقة بينهما.

لغرض اختيار استراتيجية مناسبة وفقا للتحليل البيئي ضمن المستوى الاستراتيجي الاول تم اجراء التحليل الاحصائي عبر اعداد استمارة استبيان تضمنت كل نقاط القوة والضعف

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

والفرص والتحديات الوارد في التحليل البيئي وقد تم عرضها على اساتذة مختصين[7] وكانت نتيجة التحليل الاحصائي وفقاً للجداول الاتي:

الجدول(أ) قائمة الفحص لنقاط القوة

ت	معدل الاهمية	معدل التأثر	الاهمية النسبية	التأثير النسبي
1	4	4	0.13	0.52
2	5	5	0.16	0.8
3	6	6	0.2	1.2
4	5	5	0.16	0.8
5	5	5	0.16	0.8
6	5	4	0.16	0.64
المجموع	30		0.97	4.76

الجدول (ب) قائمة الفحص لنقاط الضعف

ت	معدل الاهمية	معدل التأثير	الاهمية النسبية	التأثير النسبي
1	8	8	0.10	0.8
2	8	8	0.10	0.8
3	9	9	0.11	0.99
4	6	5	0.07	0.35
5	10	9	0.13	1.17
6	10	10	0.13	1.3
7	7	8	0.09	0.72
8	7	7	0.09	0.63
9	6	5	0.07	0.35
10	7	6	0.09	0.54
المجموع	76		0.98	7.65

الجدول (ج)قائمة فحص الفرص

ت	معدل الاهمية	معدل التأثير	الاهمية النسبية	التأثير النسبي
1	10	10	0.25	2.5
2	10	10	0.25	2.5
3	6	6	0.15	0.9
4	5	6	0.125	0.75
5	9	8	0.225	1.8
المجموع	40		1	8.45

7 تم عرض الاستمارة على كوكبة من الاساتذة منهم أ.د عماد عبد اللطيف سالم وأد.هجير عدنان وأد ثائر محمد رشيد وأد محمد الكبيسي ود. رحيم حسوني وأد ميثم لعيبي وغيرهم من الاساتذة المختصين بالعلوم الاقتصادية.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

الجدول (د) قائمة فحص التحديات[8]

ت	معدل الاهمية	معدل التأثير	الاهمية النسبية	التأثير النسبي
1	6	6	0.17	1.02
2	5	4	0.14	0.56
3	6	6	0.17	1.02
4	7	6	0.2	1.2
5	6	5	0.17	0.85
6	5	5	0.14	0.7
المجموع	35		0.99	5.35

الشكل (1) مصفوفة الخيار الاستراتيجي swot

البيئة الداخلية / البيئة الخارجية	نقاط القوة	نقاط الضعف
الفرص	استراتيجية هجومية تطويرية(40.2)	استراتيجية علاجية (64.6)
التحديات	استراتيجية دفاعية (25.4)	استراتيجية انكماشية (40.9)

المصدر /زكريا مطلك الدوري ، الادارة الاستراتيجية ، مفاهيم وعمليات وحالات دراسية ، 2007، ص160

وفقا لما تقدم من تحليل احصائي تبين ان (الاستراتيجية العلاجية) هي الاعلى ومن ثم فان استخدام الفرص المتاحة في البيئة الخارجية لغرض معالجة نقاط الضعف في البيئة الداخلية هي الاستراتيجية المثلى ضمن هذه المرحلة لغرض رفع مستوى فاعلية التعليم العالي التنموية ومن ثم الانتقال الى المستوى الاستراتيجي الثاني.

المطلب الثاني: المستوى الاستراتيجي الثاني:- يبدو من كل ما تقدم من اطروحات وافكار وسياسات مقترحة واستراتيجيات انها تتعلق بجانب واحد فقط من المعادلة التنموية المراد تحقيقها عبر المنظور الاستراتيجي المقترح وهو الفاعلية الذاتية للتعليم العالي وهو حدود صلاحيات الادارة العليا للتعليم العالي، وبما ان العملية تضامنية مشتركة والاهداف مع الرؤية والرسالة تعمل على نقل الاقتصاد العراقي لبدايات النشاط التنموي عبر التغيير الاولي بالهيكل الانتاجي للاقتصاد الوطني ما يستدعي ان تكون هناك

8 العمود الاول في كل الجداول : تم استخراجه بطريقة المعدل وكالاتي : المجموع / حجم العينة اما العمود الثاني في كل الجداول : تم استخراجه بطرقة المعدل ايضاً وكالاتي: المجموع / حجم العينة وبخصوص العمود الثالث في كل الجداول : تم استخراجه بالطريقة الاتية : قيمة المربع / مجموع العمود واخيرا العمود الرابع في كل الجداول : تم استخراجه بالطريقة الاتية : العمود الثاني * العمود الثالث

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

قوى وسياسات تعمل على التأثير على (البيئة الخارجية)، او العوامل الموضوعية التي تم الاشارة اليها في ما سلف من البحث لغرض ان تكون الخطة الاستراتيجية المقترحة واقعية وممكن ان تطبق على ارض الواقع. واستناداً لذلك لابد من وجود رابط منطقي بين التعليم العالي والنشاط الاقتصادي عبر الفكرة التي تم الاشارة اليها في ما تقدم، وهي ان تكون الرؤية منصبة في ايجاد سبل لتحقيق المقولة القائمة على الموائمة بين مخرجات التعليم العالي والحاجات الفعلية لتحقيق التنمية الاقتصادية الامر الذي يستلزم تشخيص الحاجات الحقيقة لتحقيق التنمية والتي يمكن ان نعتبر ان الاهداف المشار اليها أن تحققت، ممكن ان نتلمس طريق التنمية الاقتصادية. اذن القضية هي الانطلاق من الحاجة الفعلية لتنفيذ تلك الاهداف الضرورية للتنمية الى منظومة التعليم العالي لغرض توفير المستلزمات من راس مال بشري مستدام وتكنولوجيا مستدامة ايضاً او المساهمة بإيجاد حلول واقعية للمشاكل القائمة التي تعرقل ان يكون هناك دوراً فاعلاً للنشاطات الاقتصادية القائم بتحقيق التنمية. عبر هذا المطلب سيتم بيان اهمية اضافة متغير جديد للاستراتيجية المقترحة واثر ذلك المتغير في رفع امكانات تحقيق الاهداف التنموية ضمن الرؤية المقترحة، وهذه الاضافة تتلخص بتقديم مقترح استحداث مؤسسة تساهم بدور وسيط تنسيقي بين التعليم العالي وواقع النشاط الاقتصادي وكالاتي:

اولا: المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية:- تستحدث مؤسسة تعنى بقضية التوفيق بين مخرجات التعليم العالي من راس مال بشري وبحوث علمية مع متطلبات التنمية الاقتصادية عبر ما تم تحديده من اهداف تستند الى الرؤية والرسالة سالفة الذكر، وهي ذات مهام مزدوجة تنطلق من فلسفة مفادها (ان التنمية الاقتصادية يتطلب تحقيقها تحديث وتطوير للبنية المعرفية للنشاط الاقتصادي) على ان تمنح للمؤسسات الاكاديمية حرية في الادارة والعمل على ان يكون دور الحكومة اشرافي تنسيقي خصوصا بالعملية التعليمية وتفاصيلها لضمان حالة التوافق بين العملية التعليمية ومتطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية. ويمكن بيان محاور اساسية ممكن ان تنطلق تلك المؤسسة لتحقيقها وهي كالاتي:

1. الاشراف والتنسيق لغرض ضمان التطور الذاتي لمؤسسات التعليم العالي وفقاً لما تم بيانه في ما يتعلق بالبيئة الداخلية وسبل رفع مستوى جودة العملية التعليمية لكل الجامعات خاصة كانت ام حكومية .
2. العمل على متابعة الظروف الموضوعية والتي عبر عنها بالبيئة الخارجية وتقديم كل ما من شأنه ان يرفع مستوى التشغيل لغرض ضمان فرص العمل والتوظيف لمخرجات التعليم العالي مما يضمن الاختبار الحقيقي لمخرجات التعليم العالي من راس مال بشري.
3. العمل على تبني السياسات الفاعلة لتسويق مخرجات التعليم العالي على مستوى البحوث والدراسات مع العمل على محور حل المشاكل الواقعية وتطوير العمل في المنشأة

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

العاملة وفقاً لفكرة التعاقد مع الكليات المختصة وتسخير طلبة الدراسات العليا لهذه المهمة.

4. اعداد جداول بالمتطلبات الواقعية لتنفيذ مفردات الاهداف التنموية عبر تقسيم المهام بين مؤسسات التعليم العالي وباقي المؤسسات ذات الصلة وإلزام الجميع بتنفيذها.

5. تتولى شخصيات بمستوى خبراء في الاقتصاد وعلم الادارة مهمة الادارة لهذه المؤسسة بحكم التخصص.

6. يتم تخصيص مقاعد تنسيقية ثابتة داخل المؤسسة تخصص الى روؤساء الجامعات وللوزارة ذات العلاقة وهي التعليم العالي والمالية والتخطيط والبنك المركزي والتجارة وغيرها حسب الحاجة ويمثلها ما لا يقل عن وكيل وزارة

على ان يشرع قانونها بشكل رصين قانونياً وتمنح صفة الالزام في تطبيق مقرراتها التنموية لكل الجهات ذات العلاقة . ووفقا لما تقدم من تصورات يمكن تلخيص النتائج في ما يتعلق بالبيئة الداخلية والخارجية ومعالجة المعوقات ان اخذنا بنظر الاعتبار مقترح تشكيل المؤسسة فان البيئة الخارجية اصبحت تحوي على (فرصة) جديدة يمكن ان نقاطعها مع (عنصر قوة) في البيئة الداخلية وهي التوسعة الكبيرة في حجم الطاقة الاستيعابية للجامعات وممكن ان ينعكس ذلك على تحقيق الاهداف الاستراتيجية للخطة وكالاتي :

1) استثمار التغيرات الهيكلية العائدة للتعليم التقني والتي ظهرت عبر استحداث خمس جامعات تقنية بعد ان كانت مجرد كليات تابعة لهيئة التعليم التقني في الوزارة ناهيك عن باقي الجامعات ذات العلاقة مثل التكنولوجية والمعاهد وغيرها التي تحوي تخصصات ذات علاقة بالقطاع الصناعي التحويلي مما يدعم تحقيق هدف رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي و الصادرات.

2) استثمار التطور الحاصل في كليات الهندسة في جامعات عديدة في ما يتعلق بقطاع التشييد والبناء وملحقاته من هندسة مواد وتكييف وتبريد وغيرها لدعم هدف مساهمة التشييد والبناء في الناتج المحلي الاجمالي علما انه قطاع جاذب للعمالة غير الماهرة ايضا ونمتلك فيه ميزات مهمة مثل صناعة الاسمنت اي انه قطاع رائد لارتباطاته الامامية والخلفية الكبيرة.

3) استثمار التوسعة التي حصلت في كليات الزراعة في العديد من الجامعات والاقسام التي استحدثت فيها لدعم تحقيق هدف تطوير القطاع الزراعي على مستوى المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي والصادرات مع ما يملكه من ميزة نسبية كبيرة جداً في هذا القطاع.

4) استثمار التغيرات الهيكلية عبر استحداث كليات سياحة في بعض الجامعات ناهيك عن اقسام تدريس الاثار والتاريخ والعلوم الدينية اذ ان القطاع السياحي لدينا له ميزة نسبية كبيرة عبر محور السياحة الاثارية والدينية والطبيعية وهذا ما يخدم تحقيق هدف رفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.68.4

5) اما القطاع المعرفي وهو التحدي الاكبر امام الخطة فيمكن ان نستثمر كليات الفنون الجميلة ضمن عدد من الجامعات في دعم قطاع الفن من مسرح وسينما ومعارض فنية وغيرها كون التصنيفات الهيكلية تجعل هذه النشاطات ضمن قطاع المعرفة، اما بخصوص انتاج الافكار وتسويق المعلومات على غرار شركة كوكل او ناسا الفضائية عملية تحتاج زمن وقدرات تنافسية ربما غير متوافرة حاليا .

وعند هذا الحد تكتمل ابعاد المنظور الاستراتيجي في ما يتعلق بدور التعليم العالي التنموي.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :- ان الاداء العام لمؤسسات التعليم العالي دون الطموح ويعد ذلك معرقل للدور التنموي المفترض.

1. ان العوامل الخارجية التي لها علاقة بمخرجات التعليم العالي لم تكن مساعدة ولم ترق الى مستويات التنسيق المفترض لتحقيق التنمية الاقتصادية.
2. ان هناك تطورا ملحوظا في مؤسسات التعليم العالي على المستوى الكمي لكنه لم ينعكس بشكل واضح على واقع النشاط الاقتصادي.
3. يمكن استنتاج غياب المنظور الاستراتيجي التوافقي بين التعليم العالي والنشاط الاقتصادي وظهر ذلك جليا في استدامة التخلف على مستوى الاقتصادي مع الضعف الشديد في مستويات جودة الخدمة التعليمية المقدمة.

التوصيات

1. وجوب اتباع المنظور الاستراتيجي الفاعل في ايجاد اعلى مستوى للتنسيق بين مخرجات التعليم وحاجات النشاط الاقتصادي التنموية.
2. وجوب ان يرافق التطور الكمي في مؤسسات التعليم العالي تطورا نوعيا يرافقه اهتماماً كبيراً في رفع مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة لغرض انتاج راس مال بشري وتكنلوجيا فاعلة تنمويا.
3. وجوب استثمار ما تحقق للعراق بعد عام التغيير من فرص اهمها الانفتاح العالمي وامكانية التعاون مع المؤسسات التعليمية العالمية لغرض الانتفاع من تجاربها .
4. وجوب معالجة نقاط الضعف في البيئة الداخلية للتعليم العالي كونها تتعلق بشكل مباشر بجودة الخدمة التعليمية.

المصادر / الكتب

1. الاشوح، زينب صالح ،2017، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، الثانية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة
2. الدوري، زكريا مطلك.2007، الادارة الاستراتيجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسية، ط1،عمان – الاردن ، اليازوري.

3. صالح، لورنس يحيى و الموسوي، محمد طاهر، 2019 ،التشوهات الهيكلية والبطالة في ظل الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003،الاولى، الضاد للطباعة و النشر بغداد.
4. فرج،موسى.2015،سنوات الفساد التي أضاعت كل شيء،ط1،بغداد ،الروسم للصحافة والنشر والتوزيع.
5. الكناني، كامل بشير.2013،ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل، نظرة في التحليل الاستراتيجي،ط1،بغداد،دار الدكتور للعلوم.

البحوث والدراسات

1. سلمان، احمد عبد الرزاق ،2015 ، اصلاح التعليم العالي في العراق مدخل استراتيجي، م7 ع 13 ، 260-293.
2. سلمان، هيثم عبد الله و حسن، يحيى حمود، 2018 ، التعليم العالي والبحث العلمي وامكانية النهوض بمؤسساته التعليمية والبحثية في العراق ،مكز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد

المصادر الانكليزية

1- Bohdan Vahalik, 2015, Analysis of export diversification development1 of the European Union and BRICS countries, Department of European Integration, Faculty of Economics, VSB-Technical University of Ostrava.
2-Doing business.2020. coparing business reguiation in 190 economies world group.

المؤسسات الرسمية

1. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-دائرة الدراسات والتخطيط
2. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-دائرة التعليم الاهلي
3. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- جهاز الاشراف والتقويم
4. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . دائرة الاعمار والمشاريع
5. وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء